المرافعة الثانية : المدنيّة الرأسماليّة

الفصل : الخامس والسادس

1- المقدمة :

تناول الفيلسوف عبدالله أوجلان في الفصلين الخامس و السادس ، عدّة مواضيع ، إذ تحدّث عن حقيقة المدنيّة ككلّ متكامل ، و ذات نظام متدفّق ، بعد أن كان قد قسّم التاريخ الحضاري إلى مراحل ثلاث ، ليظهر فيما بعد شكل التناقض بين الحضارة الديمقراطيّة و المدنيّة الدولتيّة ، و الذي كان عبارة عن تناقضات بين الدولة و الحضارات الديمقراطيّة ، و أمّا الفرق بين الاحتكاريّة الدولتيّة ، و الرأسماليّة فيكمن في حجم بنية الطبقة و المدينة و الدولة ، ليسهب بعد ذلك في الحديث عن زمان الرأسماليّة بتقسيماته ، و مراحله الثلاث ، بدءاً من الرأسماليّة التجاريّة الاحتكاريّة ، و مروراً بالثورة الصناعيّة و عصر الصناعة ، و انتهاءً ب عصررأس المال ـ المال السيد ، مبرزاً تفاصيل كلّ مرحلة ، و دورها ، و سماتها ، ليختتم المرافعة بعرضها على شكل نتائج مقتضبة و مختزلة .

2- مراحل التاريخ الحضاري :

يُقسم التاريخ الحضاري إلى ثلاث مراحل : العصور الأولى ، العصور الوسطى ، العصر الحديث .

3- حقيقة المدنيّة :

تشكّلت المدنيّة ككلّ متكامل ، وتميّزت بنظام متدفّق على نحو "النهر الأمّ" ، وهي تتحرك وفق مثلث (المدينة ، الطبقة ، الدولة) ، و شكل المثلث هو الذي يحدّد ملامح المدنيّة ، فعلى سبيل المثال ، يمكن القول أنّ المدنيّتين السومريّة والمصريّة تؤلّفان الشكل الكلاسيكي الأوّل ، ويُعدّ عصر الإغريق ـ الرومان ، والإسلام والمسيحيّة مرحلة النضوج ، في حين يُعدّ عصر المدنيّة الأوروبيّة مرحلة الانهيار والفوضى .

4- التناقض بين الحضارة الديمقراطيّة والمدنيّة :

تشكّل الحضارة الديمقراطيّة والمدنيّة كلّاً متناقضاً إلى أبعد الحدود ، إذ يكمن التناقض الأوّلي فيما بين المدنيّة الاحتكاريّة والحضارة الديمقراطيّة للمجتمع غير

المتدوّل (المجتمع الذي لم يتحوّل إلى دولة) ، وهناك تناقض بين المدنيّة الدولتيّة والحضارة الديمقراطيّة بأفضل صوره بين الحضارتين الإغريقيتين في العصر القديم ، أي بين إسبارطة التي تُحكم بالملكيّة ، وأثينا التي تُدار بالديمقراطيّة ، وقد شوهد تناقض مشابه لدى تطوّر المدنيّة الأوروبيّة أيضاً ، فالتناقضات الحادة بين الدولة وديمقراطيّات المدائن منذ القرن الرابع عشر ، وحتى أواسط القرن التاسع عشر ، هي ـ مضموناً ـ تناقضاتٌ بين الدولة والحضارات الديمقراطيّة .

5ـ الفرق بين المدنيتين الاحتكاريّة والدولتيّة ، والرأسماليّة :

يتعلق الفارق بين كلتا المدنيّتين (الاحتكاريّة والدولتيّة) ، والرأسماليّة بحجم بنية الطبقة والمدينة والدولة ، حيث كانت المدائن صغيرة ، والطبقات محدودة ، والدول أقل عدداً وأصغر حجماً ، بالتالي ، كانت الحروب قليلة وقصيرة ، كما أنّ العنف موجود في الطابع البنيوي للمدنيّة ، لكن ، ومثلما قامت المدينة والطبقة والدولة بابتلاع المجتمع بأكمله في ظلّ الرأسماليّة ، فهي تبتلع البيئة أيضاً وما تحت الأرض وما فوقها ، وتحيط حالات الفوضى بالمجتمع والبيئة على السواء ، فالرأسماليّة ، باقتضاب ، تعني الأزمة من حيث زمانها بأكمله .

6ـ زمان الرأسماليّة :

يمكن تقسيم زمان الرأسماليّة إلى المراحل التالية :

1)ـ الرأسماليّة التجاريّة الاحتكاريّة :

1"ـ العصر التجاري تاريخيّاً :

التجارة هي الميدان الأقدم لرأس المال ، وقد تصاعد عصر تجاريّ حول مدينة أوروك فيما بين أعوام 4000 ـ 3000 ق.م ، وشاد الآشوريون المستوطنات التجاريّة من بلاد الأناضول إلى بلاد الهند ، أما الفينيقيّون ، فهم أوّل قوم أبدى مهارته في بناء أُولى المستوطنات التجاريّة المنتشرة على أطراف البحر المتوسط ، في حين كان التوسع والأمان في الإمبراطوريّة البرسيّة مشحونَين بأوسع معاني العولمة تجاريّاً ، أما التجارة في المدنيّة الإغريقيّة ـ الرومانيّة ، فقد حافظت على وزنها بنسبة مهمّة ، وذلك لأنّه من العسير أن تصمد المدن الكبيرة دون التجارة ، فالمدينة الكبيرة تعني التجارة الضخمة ، أمّا الحضارة الإسلاميّة التي تمثّل قوّةً عالميّةً في العصور الوسطى ، فتُعدّ المرحلة الأخيرة الكبرى على الطريق المتّجهة صوب التجارة الغربيّة ، وكأنّ جميع التقاليد اللازمة للتجارة قد تكوّنت ، فعناصر النقود والقروض والبنوك والسندات والسوق والنقل ، قد غدت قطاعات طغت بثقلها

في الحضارة الإسلاميّة ، باعتبارها تشكّل العوامل القديمة والجديدة في الوقت نفسه ، أما المدن التجاريّة الإيطاليّة ، فورثت أساساً التقاليد التجاريّة لشرقي البحر المتوسط والإسلام وبيزنطة ، والتي نقلت التفوّق التجاري في القرن الثالث عشر إلى القارة الأوروبيّة ، وبقيت محافظة على تفوّقها فيما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر ، لينتقل بعدها إلى الاحتكارات في مدائن هولندا وإنكلترا ، وبعد القرن السادس عشر تنتصر الرأسماليّة التجاريّة بنسبة كبرى في عاصمتي هذين البلدين ، أما اكتشاف أمريكا وجنوب شرقي آسيا عن طريق المحيط الأطلسي ورأس الرجاء الصالح ، وانخراطهما في الطرق التجاريّة ، فيُعدّ واحداً من أعظم الثورات التجاريّة ، ومع بروز هذه الطرق التجاريّة خسر الشرق الأوسط سيطرته على الطرق التجاريّة الواصلة بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب ، ليتلقّى ضربةً كبرى اعتباراً من القرن السادس عشر ، ومع الثورة الصناعيّة تلحق الضربة الاستراتيجيّة الكبرى بحضارة الشرق الأوسط ، لتعجز عن لمّ شملها أو استرداد قوّتها حتى يومنا هذا .

2"- هيمنة الاحتكار التجاري :

أدّى التراكم الرأسمالي الكبير الأول في أوروبا دوراً رئيسيّاً ، خلال القرنين الخامس عشر والثامن عشر ، حيث بسط هيمنته لأوّل مرة على الزراعة والمهن الحرة المتنامية في المدينة ، منذ القرن العاشر ، وغلبةُ الطابع الاحتكاري على المانيفاكتورات (المانيفاكتورة : هي الشكل الكلاسيكي للتعاون القائم على أساس تقسيم العمل) باعتبارها أول حركة صناعيّة جديّة ، وانتشارها ، وتضخّم حجمها ، على صلة وثيقة بهيمنة الاحتكار التجاري ، هذا وقد صانت شركتا الهند الشرقيّة والغربيّة مكانتهما الرياديّة (المتفوقة) لمدة طويلة ، كونهما الشركتين التجاريتين الأضخم خلال عهدهما في هولندا وإنكلترا ، أما الوسائل المؤثّرة لرأس المال كالبنوك ، السندات ، القروض ، العملة الورقيّة ، المحاسبة ، المعارض فقد تحوّلت في هذه المرحلة إلى مؤسسات وطيدة .

وبسبب هذا العامل(أي التراكم الرأسمالي)، تُسمّى فترة القرنين السادس عشر والثامن عشر بالمرحلة المركنتلية (أو الاتجاريّة : نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأيّ شيء آخر ، وهي مذهب سياسي ـ اقتصادي ساد في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر) ، فهي من حيث الجوهر تعني لملمة الدولة عن طريق التجارة ، وتخصيص معظم ميزانيتها لأجلها ، وبالإمكان وصفها أيضاً بالقوميّة التجاريّة ، فالبيع أكثر من الشراء هو السبيل الأمثل نحو دولة متفوّقة ، كما وتُعرف الدولة الوطنيّة بأنّها مرحلة انتقال المونارشية (هي شكل من أشكال الحكم يكون فيه

الشخص ، الملك ، هو رئيس الدولة مدى الحياة ، أو حتى التنازل عن العرش) إلى الازدهار ، وهي نفسها المرحلة التي يتداخل فيها انكباب الأرستقراطيّة على التجارة من حيث التخطيط الاجتماعي مع أرستقرطة التاجر، وتكتسب فيها البورجوازيّة تقاليدها الأولى كطبقة عصريّة حديثة ، وهي تشهد إصلاحات جذريّة في كلّ المجالات .

3"ـ حركتا الإصلاح والتنوير ليستا حركة بورجوازيّة :

من الخطأ الجسيم الاعتقاد بأنّ حركتي الإصلاح والتنوير ، هما حركتان بورجوازيّتان ، فالإصلاح في مضمونه يعني إضفاء الطابع الوطني على الدين ، وافتتاح فروعه الوطنيّة ، و ما من علاقة سببيّة بينه وبين البورجوازيّة ، بل يهدف إلى تحديث الأفكار الدينيّة التي عفا عليها الزمن ، بعدما غرقت في الدوغمائيّات (الجمود الفكري) ، وإلى تجديدها في ظلّ الشروط المرحليّة المستجدة ، إنّه حركة تكييف الدين مع الزمن ، وهذا بدوره جزء من الثورة الفكريّة .

أمّا التنوير ، فهو ثورة فكريّة أشمل ، وهو يفيد بتخطّي البراديغمائيّات (النموذج الفكري) القديمة بنسبة كبرى ، وبطبع العصر بطابع البراديغما الجديدة ، وبتحديث الأنماط الفكريّة من جميع المناحي ، والمستجدات الحاصلة في كلا الميدانين المهمّين ، هي على علاقة مع ثورة العلم والفلسفة ، أمّا تزامنه مع العصر التجاري ، فهو محض صدفة ، وتستمرّ الطبقة البورجوازيّة في تبنّيه وجعله حكراً لها ، نظراً لطبائعها الطبقيّة المعلومة ، إنّها تجعل من كلا الميدانين رأسمالاً فكريّاً بيدها ، فلمفكري حركة التنوير نصيبهم المهمّ في التغاضي عن الماهيّة الطفيليّة للاحتكار ، والتي تماثل ما لدى الأرستقراطيّة (الأرستقراطيّة : هي شكل من أشكال الحكم يضع القوة في أيدي طبقة حاكمة صغيرة تتمتّع بامتيازات معينة) ، والتيارات المؤمنة بالمطلقيّة (المطلقيّة : نظام سياسي يمتلك فيه الحاكم السيادة بلا قيد أو شرط) والحتميّة (الحتميّة : فرضية فلسفيّة تنصّ على : إنّ كلّ حدث في الكون ، بما في ذلك إدراك الإنسان وتصرفاته خاضعة لتسلسل منطقي سببي محدّد سلفاً ضمن سلسلة غير منقطعة من الحوادث التي يؤدّي بعضها إلى بعض وفق قوانين محدّدة) منه بأقلّ تقدير ، ولأنّ البورجوازيّة كيانٌ طبقيٌّ حديث العهد ، فإنّه لم تُحسب النتائج التي ستتمخّض عنها بدقة ، بل أُلقيت جميع الأوزار(الأثقال) على كاهل الطبقات القديمة .

4"ـ هدف البورجوازيّة من دعمها الأيديولوجيّ للقوميّة :

ترمي البورجوازيّة من دعمها الأيديولوجيّ للقوميّة إلى تأسيس احتكارها على السوق الوطنيّة ، فقد أدّت القوميّة دوراً مؤثّراً في تصفية منافسيها والقضاء عليهم ، فنبذُها أصحاب رأس المال التجاري من الأمم والقوميّات الأخرى ، بات أرضية خصبة لنموّ شتّى أنواع العِداء العِرقي والوطني والأثني والديني ، وهذا ما أجّج النزعة القوميّة بشكل متبادل ، ولهذا السبب تصاعدت مشاعر الكراهيّة حيال اليهوديّة في سائر العالم ، وبات اليهود ممثلي السوء والرذالة ، والعائق الأكبر أمام الآمال الوطنيّة ، ومقابل ذلك ، فقد شرع اليهود بتأسيس الماسونيّة (الماسونيّة ،أو أخوّة البنائين الأحرار : هي منظمة يهوديّة أخويّة سريّة عالميّة ، هدفها هو القضاء على جميع الأديان ما عدا اليهوديّة ، ونشر الإباحيّة والرذيلة والفساد) للدفاع عن ذاتهم دوليّاً ، ولمضاعفة أصدقائهم والقضاء على أعدائهم ، وعلى الرغم من أنّ أصول الماسونيّة ترجع إلى العصور الوسطى ، إلّا أنّ دورها الأساسي قد اكتسب معناه وزاد شأنه في هذه المرحلة ، فقد كان لها ضلع في العديد من الحركات الثوريّة ، وأفسحت المجال أمام ظهور الصهيونيّة ، التي تمثّل القوميّة اليهوديّة .

5"- دور الاستيطان في تحكّم الاحتكارات التجاريّة بالأسعار :

إذا تمّ وضع روابط العلاقة بين التجارة والاستيطان مع عصر ولادة الرأسماليّة ، ومسار تطوّرها اللاحق نصب العين ، فسنجد أنّه كان من المنتظر أن تحقّق الاستيطانيّة نقلة استثنائيّة في عهد المركنتلية ، واستيطانيّة هذه المرحلة تُبرز بالطابع الاستعماري ،حيث تتعرّف القارتان الأمريكيّة والأستراليّة ، اللتان لم تتعرّفا على المستوطنات طيلة تاريخهما ، إضافةً إلى آلاف الجزر المماثلة لهما ، على الاستعمار في هذه المرحلة ، أمّا جميع القارات القديمة الأخرى في العالم ، وعلى رأسها أفريقيا وآسيا فكأنّها اكتُشفت لتوّها بغرض تحويلها إلى قارات مستعمَرة ، وبناءً على هذا ، تمّ الشروع بأنشطة الاستشراق (الاستشراق : حركة فكريّة وفلسفيّة أسسها البيروقراط في بريطانيا بغرض فهم ثقافات وفلسفات وأديان الشرق إبان الاستعمار البريطاني للهند في أواسط القرن الثامن عشر، ثم توسعت حركة الاستشراق في الدول الاستعماريّة لتشمل الشرق الأقصى والأدنى والأوسط ، بما فيها الدول العربيّة ، ولا يتمتع كل المؤرخين بالموضوعية والنزاهة أثناء تناول تراث الغير) .

والأنثربولوجيا (الأنثربولوجيا : علم الإنسان ، وهو العلم المختصّ بدراسة الإنسان) ، وفي هذه المرحلة تجد نظريات العرق الأسمى فرصة للانتعاش ، كما عُمل على تطبيق الدارونيّة (الدارونيّة : نظرية تشرح التطوّر البيولوجي للإنسان ، والتي تنصّ على أنّ جميع أنواع الكائنات الحيّة تنشأ وتتطوّر من خلال عمليّة

الانتقاء الطبيعي للطفرات الموروثة ، والتي تزيد من قدرة الفرد على البقاء والتكاثر والمنافسة) على المجتمع .

إنّ الاستيطان والاستعمار ، هما أساساً من سياسات الاحتكارات التجاريّة في التوسّع ، وهما الشكل الأكثر عصريّة للنهب والسلب ، فالرأسماليّة التجاريّة الأوروبيّة قد تكوّنت بدرجة كبرى اعتماداً على سلب المستعمرات ونهبها ، فعلى سبيل المثال ، فعندما كانت الفضة والذهب الأمريكي يُسلبان ، فقد كانت المنسوجات الزهيدة أيضاً من الأدوات المهمّة في هذه العمليّة ، لبيعها بأثمان باهظة جداً ، ولم تشهد التجارة تكوينات مختلَّة الأسعار فحسب ، بل وطالما مرّت بمراحل تُحدّد فيها الأسعار من طرف واحد ، لقد لعب الاستيطان دوراً أوليّاً في تحكّم الاحتكارات التجاريّة بالأسعار ، وبالتالي في جنيها أرباحاً طائلة .

6"ـ المال هو الثورة الحقيقيّة للبورجوازيّة ، والثورة الكبرى للرأسماليّة :

خصّت البورجوازيّة المال بدور عظيم ، نظراً لاستيعابها الأفضل لهذه النقطة ، وكي يغدوَ المال قوّةً حاكمةً وقائدةً للمجتمع ، فقد مُزّق المجتمع إلى أشلاء ، وقد زُجّ المجتمع ـ بل والدولة ـ في حالة يستحيل عليه العيش فيها من دون المال ، و مثّل وصول المال إلى هذا المستوى الثورة الحقيقيّة للبورجوازيّة ، فالدولة والمجتمع اللذان هما بحاجة إلى المال ، يدلّان على الامتثال لأوامر البورجوازيّة ، ولأول مرة في التاريخ شهدت أوروبا الراهنة بلوغ هذه المكانة وبهذه الشموليّة ، والتي يمكن نعتها ب (الانقلاب المالي) .

ويمكن ذكر الخواص المشابهة فيما يتعلّق بموضوع السلع أيضاً ، فالسلع كمُلك قد وصلت مستوى لا تستطيع فيه الحراك من دون المال ، أي أنّ كلّ أنواع السلع على عُرى وثيقة بالمال ، إذ يستحيل إنتاجها أو نقلها أو استهلاكها من دونه ، وهذه أيضاً ثورة كبرى للرأسماليّة ، ولقد بات الاقتصاد بمثابة لعبة بيد المال ، وتابعاً له بما لا مثيل له في أيّ عصر من العصور ، بسبب انصياعه لسيادته المطلقة ، فالمال ليس أشبه بالدولة فحسب ، بل هو الدولة ذاتها ، بل إنّ الدولة تندرج ضمن نوع من التبعيّة للمال ، فالدولة بلا مال كالعامل بلا مال ، لقد اختُزلت الدولة إلى مستوى السلعة ، وأصبح المال هو دولة الدولة ، وإيصال الدولة إلى هذه الحال كان من ابتكار هولندا وإنكلترا في القرن السادس عشر ، حيث خُلقت الدولة القويّة ، لكنّها دولة تابعة للمال ، حيث يقول المؤرّخون : (إنّ هزيمة فرنسا أمام إنكلترا وهولندا في صراع الهيمنة ، كانت بسبب عدم نجاحها في هذا المجال) ، والجدير بالذكر أنّ البورجوازيّة التجاريّة لعبت دوراً بارزاً في التطوّر الحضاري بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر ؛ وكما كان لها تأثير على كلّ المجتمع ، فخصائص المجتمع

التجاري معلومة ، فهو يحتلّ مكاناً سلبيّاً إلى أبعد الحدود في ذاكرة البشريّة ، من حيث تشدّقه (تفصّحه) بالمال والمُراباة وبجني الفوائد وامتلاك البنوك بدرجة مفرطة ، وهذه العناصر هي التي أوقعت الضربة القاضية بالأخلاق ، والتي تأتي في صدارة الأمور التي تناولتها وانتقدتها الفنون خلال تلك القرون ، وأوّلها الآداب ، فالمال الذي يُعتبر المسؤول عن مستوى التردّي العام في المجتمع ، يجمّد العلاقات الحميمة والإنسانيّة القديمة على وجهه الجليدي ، وكأنّ من لا مال له قد خسر معركة الحياة .

2) ـ الثورة الصناعيّة وعصر الصناعة :

1"ـ الصناعة والثورة الصناعيّة :

غالباً ما يُعمل على المطابقة بين المرحلة الصناعيّة والثورة الصناعيّة ، علماً أنّ الصناعة كانت موجودة على مرّ التاريخ ، بل ويعُتبر أوّل نحت للحجر صناعة أو حِرفة ، واكتشاف الزراعة هو بمثابة ثورة صناعيّة ضمن مجالها ، والحرفيّة (يشير هذا المصطلح على جودة أعمال الصنائعي أو الحرفي) أيضاً صناعة ، فكلّ وسيلة أو أداة أو معرفة أو أسلوب جديد معنيّ بالإنتاج ، يرادف تطوّراً في الصناعة ، والنوع البشريّ هو الكائن الوحيد الذي يحقّق إنتاجه بالأدوات في سبيل تأمين المأكل والملبس والمسكن ، والصناعة ، أي الإنتاج بالأدوات ، أمر منحصر بالإنسان ويخصّه هو .

وإنّ الظاهرة المتحقّقة ، أو بالأحرى التي تتزعمها إنكلترا كبلد مهيمن في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر ، هي حلقة مهمّة من التحديثات الجارية باستمرار وعلى المدى الطويل ، وتشغيل الآلة بالطاقة البخاريّة مجرّد تعبير رمزي عنها ، حيث أنّ قوّة البخار والآلات كانت معروفة وتُستخدم منذ زمن سحيق ، كما كانت هولندا وإنكلترا قد استولتا سابقاً على زمام الريادة (التفوّق) في ميدان الزراعة والمانيفاكتورات ، وما كان يتحقّق هو الإنتاج الجماهيري الأرخص ، وكان كلّ ذلك يُعدّ ثورات صناعيّة ، ولم يكن لفرنسا وإيطاليا ـ بادئ الأمر ـ أيّة جوانب متخلفة في الإنتاج الصناعي ، لأنّ الإنتاج الرخيص والجماهيري كان يشكّل عاملاً مساعداً ، وهذه الظاهرة هي التي تتخفّى وراء الهيمنة ، وتتجسد أهميّة الصناعة التي حقّقت انطلاقة ملحوظة مع القرن التاسع عشر في الربح ، أي ، في تربّع رأس المال على المقام الأوّل من حيث المكسب ، وإنّ الحدث المسمّى "الثورة " ما هو إلّا تضخّم الأرباح التي يدرّها الإنتاج الصناعي بسرعة ، نسبةً للمكاسب والأرباح التي تُجنى من التجارة والزراعة ، حيث يستلم الإنتاج الصناعي زمام الريادة لأوّل مرّة في التاريخ .

2"ـ أهميّة الثورة الصناعيّة :

تكمن أهميّة الثورة الصناعيّة في النقاط التالية :

أ ـ يتقدّم الإنتاج في المدينة ، لأوّل مرة في التاريخ ، على الإنتاج الريفي ، فقد كان المهنيّ الضارب بجذور إنتاجه في المدينة منتجاً معاوِناً للريف طيلة آلاف السنين ، ومرتبطاً بالريف الذي كان باستطاعته الاستمرار بوجوده حتى من دونه ، لكنّ الثورة الصناعيّة في القرن التاسع عشر قلبت هذا السياق رأساً على عقب ، بعد أن دام آلاف السنين .

ب ـ التحديث الأهم هو في الحقل الاجتماعيّ ، فمجتمع المدينة يتقدّم مرتبةً على مجتمع الريف ، وبينما كانت المدن سابقاً ، ملحقاً بسيطاً مُرفقاً بالمجتمع الريفيّ ، فالثورة الصناعيّة ضاعفت من قدرات مجتمع المدينة وقوّته بنسبةٍ استثنائيّة ، إذ بات المجتمع الريفيّ يندرج تحت تحكّم وسيطرة مجتمع المدينة ، بكلّ بُناه الفوقيّة والتحتيّة ، وبدأ ضربٌ من ضروب الديناميكتيك (الجدليّة أو المحاورة) الاستعماري للمدينة يتأسس على حساب القريّة .

ج ـ ثمّة تحوّلات تاريخيّة على الصعيد الطبقي أيضاً ، فالبورجوازيّة بلغت مع الثورة الصناعيّة وضعاً يخوّلها لإعلان تفوّقها على جميع الطبقات والشرائح الأخرى ، إذ جعلت الطبقة العاملة قوّة احتياطيّة لديها ، وأعلنت نفسها إزاء الشرائح المتبقيّة من العصر الإقطاعي والحرف اليدويّة بأنّها الأكثر تقدّميّة ، وهي الوحيدة التي تقول الصواب وتشير إلى الحقائق ، والعالِمة بنمط الحياة العصريّة ، وصاحبة البراديغما الجديدة (النموذج الفكري) ، كما أعلنت أنّها بميثولوجيتها (علم الأساطير) ودينها وفلسفتها وعلمها ، تمثّل المجتمع والأمة والتاريخ برمّته .

د ـ يمكن الحديث ، لأوّل مرّة ، عن مشاركة العلم في الإنتاج بشكل ممنهج مع بدء الثورة الصناعيّة ، فتقنيّات العلم والإنتاج كانت سابقاً منفصلة عن بعضها البعض ، بحيث يتطوّر كلّ منهما في مجراه ، لكنّهما تكاتفا واتّحدا لأوّل مرّة تزامناً مع الثورة الصناعيّة ، وجلبت أداتيّة العلم معها تردّي المجتمع أيضاً .

ذ ـ ضاعف الربح الصناعيّ من نسبته ، أكثر مما هو عليه في كلّ الميادين الأخرى ، وبات الصنّاع الممثلين الجدد للمجتمع ، وغدت الصناعة تعني التفوّق الاستراتيجي في كلّ حقل .

س ـ كانت النتائج السياسيّة التي أسفرت عنها الثورة الصناعيّة أكثر أهميّة ، فبينما أفسحت هذه الثورة الطريق أمام الدولة القوميّة ، فإنّها من الجانب الآخر كانت

ستبتدئ مرحلة الإمبرياليّة المتّجهة صوب الخارج ، فبينما كان الاستعمار الذي يمثّل الحملة الأولى يواجه المصاعب ، ويعزّز مكانته بتصدير رأس المال وعبر المتواطئين المحليين ، كانت إمبراليّة الرأسماليّة ممكنةً اعتماداً على الثورة الصناعيّة .

3"ـ انتقاد بعض المفاهيم لدى تقييم الثورة الصناعيّة :

أ ـ المساواة بين الرأسماليّة والثورة الصناعيّة ، والنظر إلى الأخيرة وكأنّها ثمرة مباشرة للرأسماليّة ، وينبغي تحطيم هذه الرؤية ، فمثلما هي حال حركات النهضة والإصلاح والتنوير ، فللثورة الصناعيّة أيضاً سياقها التاريخي والاجتماعي الخاص بها ، إنّها ثمرة تراكم تاريخيّ واجتماعيّ طويل الأمد .

ب ـ إنّ احتكار الدولة عموماً ، والاحتكارات الرأسماليّة خصوصاً ، هي مؤسسات تركّز كلّ اهتمامها على فائض الإنتاج وفائض القيمة ، فأينما تواجد فائضٌ مكدّسٌ ، تشمّ رائحته على الفور ، وقد كان من العسير عدم التفكير فيما ستأتي به الطاقة والآلة من أرباح طائلة بسبب عملها الآلي وتطبيقه في حقل الإنتاج ، والشيء الذي برع فيه رأس المال فيما يتعلّق بالصناعة ، هو إلحاق الظاهرتين بأكثر حقول الربح عطاءً .

4" ـ سلبيّات عصر الصناعة :

أ ـ ما يُعاش هو تسرطن المدينة وانهيار الريف ، إذ أُخرجت ثنائيّة المجتمع والطبيعة من كونها شكلاً للحياة ، سواءٌ داخل كلّ واحدٍ منهما ، أو فيما بينهما ، إنّنا في مواجهة الحدث المسمّى " المجتمع المريض و اللااستمرار الأيكولوجي " ، فعوضاً أن يكون المجتمع شكلاً من الوجود الذي يكون العيش ضمنه ممكناً ، يتمّ تحويله إلى جزء من منظومة الآلات أو امتدادٍ لها ضمن إجراءات التحكّم والاستغلال ، ومثلما يتمّ الإبقاء على المجتمع والفرد من جهة ، والطبيعة من جهة أخرى على تنافر و تضادٍ فيما بينهما بنحوٍ غير مسبوق في أيّ من مراحل التاريخ الحضاري ، فقد أُقحمت الفردانيّة والطبيعة ذات التوازن الأيكولوجي المختلّ في وضعٍ غدتا فيه عاملين للهجوم المضادّ ، وكأنّهما تنتقمان من المجتمع والبيئة .

فالمدينة تشكّل نسيجاً أساسيّاً للسرطنة المجتمعيّة ، وبقدر ما تكون المدينة شكلاً للمجتمع ، فهي بمثابة ظاهرة للتحوّل الطبقي ، ومركز للتدوّل .

كما يُعدّ النظر إلى المدينة على أنّها ظاهرة الحضارة تناولاً ضيّقاً ، إذ ليس بالضرورة أن تعني المدينة التحضّر أو مكان الحضر ، فمثلما يقيّم تأسيس القريّة

على أنّها ظاهرة تاريخيّة في بناء الحياة الاجتماعيّة ، فبالإمكان تقييم المدينة على هذه الشاكلة أيضاً ، كما لا يمكن تصوّر المدن ككيانات بلا قرى ، و يمكن نعت هذه الرؤية أو هذا التصوّر بالمدينيّة (التمدّن ، التحضّر) ، في موضعة القرية في المكان المقابل والمضاد للمدينة ، والكوارث ذات صلة وثيقة بهذه الرؤية ، فموضعة القرية على أنّها ضدّ المدينة ليس مجرّد رؤية فحسب ، بل ، وتتعدّاها لتكون نزعة نتعثّر بها في السياق التاريخي ، من خلال النظر إلى المدينة و الإشارة إليها كظاهرة مضادة للقرية و الريف ، في الحقيقة هذه النزعة التي لا تتواجد في فلسفة تأسيس المدينة ، ولا في سياقها التاريخي ، تعكس المفهوم الطبقي والدولتي الضيق ، وهذا الموقف الذي يعني في الوقت نفسه مزيداً من فائض الإنتاج والسلطة على حساب القريّة ، قد احتلّ مكانه في أغوار المدنيّة أيضاً .

فالنتيجة التي يمكن استخلاصها من تاريخ المدينة ، هي تضخّم المدينة كورم سرطانيّ ، في حال عدم اكتراثها لماهيّة علاقتها بالبيئة .

وعليه ، فيمكن إنشاء المدينة والقريّة ـ الريف بمنوال متوازن ومتناغم ، كمكانين يغذيّان بعضهما البعض ، وكساحتين لا غنى عنهما في الحياة الاجتماعيّة ، حيث كان بالمقدور تحديد نسبة معينة لتأمين التوازن الأيكولوجي بين تعداد سكان القريّة والمدينة بصورة خاصة ، وكان ذلك سيكون التعاطي الأمثل ، فعلى سبيل المثال ، كانت المدن في العصور الأولى بنى عظيمة ، ولم تكن قد افتقدت فطرتها السليمة بعد ، كما لم تكن التناقضات بين الطبيعة والمجتمع الريفي ـ القرويّ قد تجذّرت بعد في المدنيّتين السومريّة والمصريّة ، بل كان التوازن لا يزال ذا طابع ريفيّ ، أمّا المدن المتعاظمة حول القلاع الداخليّة والخارجيّة ، فكانت ضمن تكامل مع الزراعة من حيث الموقع ، ونادراً ما كان تعداد سكانها يتجاوز مئات الآلاف ، وربّما تمكّنت عدة عواصم من الوصول إلى هذا المستوى ، كما لم تكن مشكلة تلوّث البيئة قد بلغت أبعاداً جادّة ، وقد استمرّ هذا التكامل خلال العصور الوسطى ، رغم إصابته بالاختلال إلى حدّ ما مع صعود التجارة ، فالتأثير الطاغي للثقافة المعنويّة قد أبرز العمار الديني إلى الصدارة ، لكنّ حجمه لم يبلغ أبداً أبعاداً تلوّح بالخطر ، كما كان أقرب إلى تحقيق التوازن مع الساحة الريفيّة ، حيث ترجح كفة إتمام بعضهما البعض ، فضلاً عن أنّ أهميّة الزراعة ارتقت بالحرف اليدويّة في المدينة إلى مستوى قطّاع متطوّر ، وكان الحرفيّ محتاجاً إلى القرويّ ، كما القرويّ محتاج إليه ، لقد كانا ضمن تكامل عضويّ ، وليس على تناقض ، وكانت الحروب والكوارث الطبيعيّة (الزلازل ، الجفاف ، الشح) تمثّل الخطر الوحيد الذي يهدّدهم ، كما كانت نظم الأسوار والقلاع محافظة على زُهُوّها ، ولم تكن التجارة الكبرى قد بلغت أبعاداً تبتلع معها الحرفيَّ والقرويَّ ، بل كانت التجارة في مسارها الطبيعي كقطّاع من

الاقتصاد ، وقد شرع التمدّن يكتسب معان مختلفة مع العصر الحديث ، إذ كانت هيمنة السوق تلوح في الأفق ، والتجارة تضاعف من شأنها مع مرور الوقت ، ليختلّ التوازن التاريخي رويداً رويداً على حساب الريف ـ القرية ، فقد كان هناك عمار مدنيٌّ يبرز إلى المقدّمة لتلبية احتياجات التجّار ، بحيث بتر أواصره مع الحياة والبيئة ، فصارت ذهنيّة الربح تحدّد مكانة كلّ شيء .

وقد ألحقت الثورة الصناعيّة المتناميّة بسرعة مع حلول القرن التاسع عشر ، الضربة الحاسمة بالمجتمع في مراكز ولادته أولاً ، فنظراً لطبيعتها ، كانت المؤسسات الصناعيّة المتفاقمة ككرة الثلج في المدينة تنبع من الحاجة إلى الربح ، لا إلى الحياة ، أما الضواحي النائية التي كانت تعجّ بالبروليتاريا (البروليتاريا : أي الطبقة العاملة ، وهي تعني ـ بحسب ماركس ـ الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج ، وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري) ، للسكن فيها كعبيد عصريين ، فلم تكن سوى أوساط دخيلة على المدينة ، وتمثّل استعمار الريف فيها ، وهكذا شُيّدت الضواحي النائية كغزو استيطاني داخلي أنكى من الغزو الاستيطاني السائد في عصر التجارة ، لقد كانت هذه الأماكن مستودع الجهد والكدح لأجل الصناعة ، سواء أكان الشخص المعنيّ صاحب عمل أم لم يكن ، وما يمثّله المستودع بالنسبة للتجارة ، هو نفسه ما تمثّله الضواحي النائية بالنسبة إلى الصناعيّ ، وإلى جانب هذه الظاهرة اختُلقت أكوام من الظواهر الجانبيّة الأخرى ، فأصحاب المعامل يستولون على المدينة من أجل المعمل ، و لم يعد مفهوم و نموذج العصر الكلاسيكي يخطران على البال ، لأنّ المدينة باتت مراكز ابتلاع المجتمع واحتوائه ، فالمدن كانت تتنفّس بصعوبة تحت طبقة الضباب التي تحفّها ، حصيلة السياسة التي رسمتها الصناعويّة بشأن المدينة في نهايات القرن التاسع عشر ، ولأوّل مرّة في التاريخ ، ظهرت المدن التي يبلغ سكانها مليون نسمة ، بينما تنبّأت المعلومات المعماريّة سلفاً باستحالة قيام المدينة بوظائفها ، في حال تجاوزت نصف المليون ، أمّا المدينة ذات المليون نسمة أو يزيد ، فتكشف النقاب عن أبعاد أزمة الوباء .

فظاهرة التسرطن تعني تضخّم خلية إلى درجة الاستفحال في البنية ، وعجز الخلايا الأخرى في العضو القيام بوظائفها ، والنتيجة هي الموت ، وتضخّم المدينة أيضاً ينمّ عن نتائج شبيهة بالنسبة للمجتمع ، والنتيجة هي ذاتها أيضاً ، أي دمار أو فناء المجتمع .

ب ـ الجانب الآخر المفني في الصناعويّة ، هو استهدافها العلاقة بين الحياة والبيئة ، فبينما تُسرطن المدينةُ المجتمعَ داخليّاً على الأغلب ، فإنّ الصناعويّة تعتدي على محيط الحياة بكاملها ، فالسياسة الصناعويّة التي لم تفقد أهميّتها بعد في الدولة

القوميّة ، تقتضي إرفاق كلّ موارد البلد والمجتمع بالصناعة ، وترى الدولة القوميّة في ذلك سبيلاً إلى النماء ، وفي الحقيقة ، لا علاقة لهذه السياسة مع رفاه البلد و نمائه و تعزيز شأنه ، بل السبب الأوليّ هو تطلّع رأس المال إلى تحقيق أعلى نسبة من الربح في هذه الساحة ، فالصناعويّة غزوٌ تسيّره إدارة الربح ، و ما مصطلحات " الاستثمار ، التنمية " سوى أغطية تُخفي الهدف الأصلي ، فإن توفّر الربح فسيتواجد الاستثمار و النماء ، ، إلّا ، فلا معنى للاستثمار و التنمية بدونه ، فالصناعويّة لصوصيّة تضاهي الملكيّة بآلاف المرات ، بل هي لصوصيّة تطال الشعبَ والبيئة في كلّ بلد .

ج ـ من الضروريّ عدم النظر إلى الصناعويّة على أنّها قضية إنتاج ، فما دامت الصناعة لا تندرج في خدمة احتكارات الربح ، فبالإمكان تصوّر سياسةٍ للإنتاج ، وبالتالي للاستثمار في كلّ وقت ، بحيث تراعي الاحتياجات الاجتماعيّة الأساسيّة و الشروط البيئيّة ، و تُطبَّق بموجب الإمكانيّات العلميّة والتكنولوجيّة ، وسواء اعتمدت على الآلات أو لم تعتمد ، فلن يغيّر ذلك الأمر شيئاً .

لكن احتكار الدولة أمسك بزمام فائض الإنتاج في مجال الزراعة ثمّ التجارة ، و مع تأسيس الاحتكار على الإنتاج الصناعي بنحوٍ غير مسبوق ، و بالتزامن مع اكتشافات الطاقة والآلات الجديدة مع حلول القرن التاسع عشر ، فقد جُنيَت حينها الأرباح (وبمعنى آخر : رؤوس الأموال مقابل فائض الإنتاج) بنسبة لم تحصل في أيّة مرحلة من التاريخ ، فعندما يُفرض الربح على التصنيع ، فإنّ كلّ شيءٍ يخرج من أصوله ، إذن ، والحال هذه ، فالصناعة مصطلح يختلف كثيراً عن الصناعويّة ، التي هي تكثيفٌ لجني الأرباح ، فضلاً عن أنّ الصناعويّة ليست اقتصاداً بل هي احتكار الاقتصاد ، وهي الاحتكار المفروض على الإنتاج الصناعي ، سواء أكان احتكار الدولة أو احتكاراً خاصّاً فلا فرق بينهما .

ومع تحوّل الإنتاج إلى مجال لجني الأرباح الطائلة بشكل غير مألوف ، و حصيلة إرغامات الاحتكار أيضاً منذ القرن التاسع عشر ، و حتى يومنا هذا ، أي بعد العصر المسمّى ب " الثورة الصناعيّة " فقد شوهد نشوب مختلف الحروب ، وعلى رأسها الحروب الطبقيّة و الوطنيّة المروّعة ، و تجذّرت النزاعات والتصادمات ، سواءٌ داخل المجتمع ، أو تجاه المجتمعات الأخرى ، أو تجاه الطبيعة ، فالمجتمع يشهد تحكّم السلطة به على نحوٍ غير مسبوق ، فالكلّ يحارب الكلّ ، وحرب الكلّ ضدّ الكلّ تتحوّل إلى حرب ضدّ الطبيعة ، وحرب ضدّ الذات .

د ـ إنّ مصطلح " المجتمع الصناعي " بمفرده ، لا يحمل أيّ معنى ، فلدى تأسيس الاحتكارات الصناعيّة ، غالباً ما يجري إتباع المجتمع بالتبضيع والإنتاج المعروض

للمقايضة ، ويُلحق الإنتاج بالصناعة ، و ما الرأسماليّة الصناعيّة الاحتكاريّة سوى للوصول بساحات الإنتاج الأخرى إلى حالة التبعيّة للصناعة الاحتكاريّة ، وعليه ، فالمجتمع الصناعي يجد معناه كمرحلة مختلفة من المدنيّة ، و من الواقعي القول أنّ مرحلة كهذه من المدنيّة قد تركت بصماتها على القرن التاسع عشر ، وبالإمكان القول : إنّها تُعتبر عصرَ الرأسماليّة الباهر ، نظراً لإتاحتها الفرصة لنهب الربح أكثر من أيّة مرحلة أخرى ، لدرجة أنّ هوسَ الربح يلفُّ المجتمع برمته في هذه المرحلة ، فتصبح الرسملة هدفَ الحياة ، وتُسقَط إلى منزلة النمط الطبيعي للعيش ، و بهذا المعنى بالتحديد ، يكون المجتمع الصناعي هو الأوّل من نوعه ، إنّه مجتمع الرسملة القصوى .

ر ـ إنّ سياسة و دولة الاحتكار الصناعي هي الدولة القوميّة بذات نفسها ، و التي تُعتبر حالة مركّزة و قصوى للقوميّة ، و التي بُنيت على أساس تمازج و تلاحم الدولة مع المجتمع الوطني بأكمله ، فالدولة القوميّة مثال نموذجيٌّ و واقعٌ ملموسٌ في هذه المرحلة على الأغلب ، والدافع الأساسي وراء ذلك هو الربح المفرط لرأس المال ، و استفحاله في المجتمع ، فتعاظمُ الأرباح يقتضي ربط كامل المجتمع بالاحتكارات الصناعيّة ، ما يعني الحرب الداخليّة التي لم يكن ممكناً قمعها ، إلّا بالقوميّة المركّزة وبالدولة القوميّة التي تتكثّف فيها السلطة بأعلى درجاتها ، كي يغدو ممكناً بالتالي ضمان نظام المعدّل الأعظم للربح .

و الحداثة الغربيّة المؤلّفة من ثالوث الصناعويّة والدولة القوميّة والرأسماليّة ، تكتسب ماهيّةً تشير إلى أنّها من أشد عصور التاريخ و مدنيّاته دمويّةً بسبب شموليّتها هذه ، فالحداثة المرتكزة إلى هذا الثالوث المتداخل ، تسقط في وضع تندلع معه الحروب الداخليّة داخل المجتمع من جهة ، و الحروب الوطنيّة و الإقليميّة و العالميّة فيما بين الدول من الجهة الثانية ، فبينما تحدّد الدولة القوميّة هدفها في التصنيع ، فهي تضع رغبتها أو ماهيتها في الرسملة ضمن الأجندة ، و عندما يحدّد الرأسماليّون الدولةَ القوميّةَ كهدفٍ سياسيٍّ لهم ، فإنّهم بذلك يُظهرون أنّ تشييد الدولةَ القوميّةَ يمرّ من رصّ صفوف الأمة ولصقها بالنزعة القوميّة ، و أنّ هذا هو نظام الدولة الأكثر لزوماً في سبيل ترسيخ نظام الربح ، وهكذا يكون مصير القرنين التاسع عشر و العشرين قد تبيّن ، مع تحوّل الصناعة إلى هدف رئيسي للدولة و الرأسماليّة على حدٍّ سواء .

و أمّا على الصعيد التاريخي ، فيُعدّ المجتمع الصناعي على علاقة كثيبة مع طموحات الحرب و الهيمنة ، فكلّما لاقى التحالف بين إنكلترا و هولندا مشقاتٍ على يد فرنسا ، كلّما تسلّحت هاتان الدولتان بدرع الإنتاج الرخيص مجدّداً ، لكيلا تخسرا

مكانتهما السلطويّة ، ويشير التاريخ إلى أنّه لولا ريادة إنكلترا للثورة الصناعيّة ، لكان من المحتمل أن تخسر هيمنتها في بدايات القرن التاسع عشر ، وخاصة تجاه نابليون ، كما يُعتقد بإمكانيّة بسط الهيمنة أمام الولايات المتحدة الأمريكيّة وروسيا القيصريّة المتصاعدتين لتوّهِما بالقرب من فرنسا ، لتنضمّ ألمانيا إلى هذا التنافس لاحقاً ، و لكن حسن حظ إنكلترا توقّف على الثورة الصناعيّة ، التي ربّما كانت الحلّ الوحيد أمامها ، كما يشير هذا الوضع مرّة أخرى إلى أنّ الحاجة أمّ الاختراع ، فالآلة البخاريّة و آلة النسج تديران عجلة التاريخ لصالح إنكلترا مرّة أخرى ، أمّا التحديثات السياسيّة و العسكريّة ، فتتسارع و تتقوّى مع الإنتاج الصناعي الجديد ، و هذا ما يجلب الانتصارات العسكريّة المتتالية .

ويتحقق تصدير الثورة الصناعيّة إلى العالم بطراز متشابهٍ في كلِّ شكلٍ من أشكال المدنيّات ، فبعد إثبات جدارتها ، تنتشر الثورة الصناعيّة في أوروبا الغربيّة أولاً ، لتعمّ أوروبا برمّتها مع نهايات القرن التاسع عشر ، و تسرّع من انفتاحها على العالم أجمع في مستهلّ القرن العشرين ، و لكنّ الخلل في الانفتاح و الذي قام الاحتكاران الإنكليزي و الألماني خلاله بريادة التنافس بين الاحتكارات الصناعيّة ، قد تسبّب في اندلاع الحربين العالميتين ، وعدد جمّ من الحروب الإقليميّة والمحليّة ، فبذلك يتبدّى لنا مرّة أخرى أنّ الربح الصناعيّ احتكار ، و إنّ الاحتكار يعني الدولة القوميّة ، وإنّ الدولة القوميّة يعني الحرب ، فاكتساب العصر الصناعيّ معانيه في هيئة الإمبريالية ، هو على صلة بتصديره الصناعيّ هذا ، وتحقيق تطوّرٍ محدودٍ للتصنيع في المستعمرات و أشباه المستعمرات و المناطق التابعة ، إنّما يعني نشوب الحرب الداخليّة و الخارجيّة ، و لحروب التحرّر الوطني التي تُعدّ ظاهرةً وطيدةً في القرن العشرين ، أواصرها المنيعة جوهريّاً مع برنامج تصنيع ساحات المستعمرات و أشباه المستعمرات ، و أيّاً كانت مكانتها ، فقيامها جميعاً بإبراز الدولة القوميّة إلى الأمام ، وإبراز الدولة القوميّة للتصنيع إلى الأمام ، يشكّل حجر الزاوية في التوجّه صوب الرأسماليّة العالميّة .

ويستمرّ هذا العصر بخطوطه العريضة وبكلّ وطأته حتّى الربع الأخير من القرن العشرين ، أمّا ما جرى بعدئذ ، فهو سياق تصدير الصناعة إلى الخارج ، كونها لم تعد تدرّ الربح الوفير على أوروبا ، بل بدأت تصبح عبئاً يُثقل كاهلها (تلوّث البيئة ، الأجور المرتفعة) ، و هكذا نُقِلَت إلى العالم متجسّدةً في تصدير البضائع ، ثمّ تصدير البضائع ورؤوس الأموال في القرن التاسع عشر ، ثمّ تجسّدت خلال القرن العشرين في الآليّة المكوّنة من ثالوث البضائع و رؤوس الأموال و الصناعة ، لقد أضحى و كأنّه لم تبقَ منطقةٌ في العالم إلّا وتعرّفت على التصنيع ، و هكذا فقد خسر العصر الصناعيّ وزنه الأساسيّ ، و أناب عنه الصناعة المرتكِزة إلى رأس المال

المالي ، و قد شهدت المدنيّةُ الأوروبيّةُ ، والتي خطّت مسار عهدها الأوّل بالتجارة و عهدها الثاني بالثورة الصناعيّة ، عصرَ المال العالمي باعتباره عهدها الثالث و الأخير .

خلاصة القول : لقد زاد العصر الصناعيُّ لوحده من السلبيّات أضعاف ما حملته منها المدنيّة طيلة عمرها الذي يمتدّ إلى خمسة آلاف عام ، وهذا الرأي يُجمِع عليه جميعُ الراصدين للأمر ، و ما الاحتباس الحراريّ سوى غيض من فيض ، فالدمار الجاري أعمق و أشمل بكثير جداً مما يُعتقد ، و بالتالي ، لا يجب الاقتصار في النقد على العصر الصناعي و حسب ، بل ينبغي توجيه النقد إلى المدنيّة كلّها .

3) ـ عصر المال ـ المال السيد :

1" ـ تاريخ تطوّر المال :

إنّ البحث في تاريخ تطوّر المال موضوعٌ مثيرٌ جدّاً ، حيث يُقال : إنّ أوّل عملةٍ ذهبيّةٍ في التاريخ ابتكرها كروس الليدي (ملك ليديا ، امتاز بصكّ النقود الذهبيّة والفضيّة ، فساعد بذلك على انتشار التجارة في البحر المتوسط) ، كما يُقال : إنّه مكث في مدينة سارد (أو ساردیس وهي عاصمة مملكة ليديا ، وهي إحدى المدن المهمّة في الإمبراطوريّة الفارسيّة فيما بعد ، ثمّ مركز القنصل الروماني تحت الإمبراطوريّة الرومانيّة ، المدينة الكبرى في إقليم ليديا في العصر الروماني والبيزنطي اللاحق) التابعة ل مانيسا (هي عاصمة محافظة مانيسا ، تقع في غرب تركيا) ، و التي تسبّبَ النبش عن الذهب فيها بمشاكل كثيرة ، فلم تبقَ ويلاتٌ إلّا و حلّت عليها ، فالمال شيءٌ يتميّز بشأنٍ شائكٍ للغاية ، بحيث لا يمكن العيش معه و لا من دونه ، والمعلوم فقط هو تسارع تطوّر المقايضة و التسليع والتحوّل المالي يداً بيدٍ ، ، و احتلال المال الزاوية الركن في الاقتصاد ، و يتضّح من مئات أنواع العملات الباقية إلى يومنا ، إنّ استخدام المال كان مستفحلاً جداً في المدنيّة البرسيّة والإغريقيّة ـ الرومانيّة .

فالريالُ في الحضارة الإسلاميّة كان قد بلغ مكانةً نافذةً تعادل ما للسلاطين منها بأقل تقدير ، إذ كان عرش المال في المدن منيعاً ، والصيارفة اليهود على وجه الخصوص ، قد تمتّعوا بأهميّة قصوى ، حيث كان الصيارفة و التجّار اليهود و الأرمن قد خطّوا مساراً احتكاريّاً في المال والتجارة ، موازياً للمدن الواقعة على الطرق التجاريّة الممتدّة من أوروبا إلى بلاد الهند ، فخط رأس المال هذا ، كان محاذياً في تأثيره البليغ لمسار الهيمنة السياسيّة ، بحيث أخضع السلطنات و الإمارات لنفوذه إلى حدّ كبير ، و كان تأثيرهم يتزايد باستمرار في كلّ من أوروبا و

آسيا ، و لربّما كان لهذا الواقع نصيبه المهم من حيث تزايد ردود فعل المجتمعات إزاء القومَين اليهودي والأرمني ، إنّ هذا الوضع أمرٌ بالغ الأهميّة ، و يقتضي وضعه نُصب العين لدى البحث في المذابح الممنهجة المُنفَّذة بحقّ اليهود و الأرمن .

ومع حلول أواسط القرن الثالث عشر ، بدأت المدن الإيطاليّة تستلم الريادة في شؤون المال والتجارة من العالم الإسلامي ، إذ بدأت بتطوير ومأسسة كلّ الوسائل و الأدوات الماليّة ، التي لا غنى عنها في ظلّ الحداثة ، كالبنوك والسندات والنقود الورقيّة و القروض و المحاسبة ، و لهذه المستجدات دورُها العظيم في تاريخ المال ، حيث أدّت دورها كثورة قائمة بذاتها في مجال نماء السوق و التجارة ، بل و ربّما ضاعفت من وتيرة التسليع والتحوّل المالي مئات المرّات ، كما كانت نقطةَ علّامٍ على درب تصاعد هيمنة المال .

لقد كان المجتمع يُهيَّأ شيئاً فشيئاً للخضوع لنفوذ تلك الوسائل ، و ما تحقّقَ كان بمثابة إجراءات تكنيكيّة بسيطة ظاهريّاً ، حيث كانت البنوك ستصبح أماكن لادّخار المال ، و السندات كانت قطعاتٍ ورقيّة يُعمَل بها مقابل المال ، و كانت النقود الورقيّة ضرباً من السندات العامة الخفيفة التي تسهّل الأمور وتسرّعها ، كما كانت القروض ديوناً نقديّة ممنوحة للزبائن الذين ضاقت بهم الأحوال ، مقابل فائدة ماليّة مناسبة يتمّ إيفاؤها لاحقاً ، و كانت تسرّع من العمل وتحُول دون البطالة ، و تعجّل من سير الأمور ، بدلاً من أن يبقى المعنيُّ متسكعاً ، كما أنّها تفيد في سدّ الديون بالمال الذي يُجنى ، لتؤدّي بذلك دوراً نافعاً و مباركاً ، و كانت شؤون المحاسبة عبارة عن مستندات تقوم بتصفية حسابات الربح و الخسارة و جرد الصادرات و الواردات ، وتعكس الوضع المرحليّ للأشخاص أو الشركات كالمرآة إنّها ثوراتٌ بسيطة ، ولكنّ بنتائج مذهلة ، فالمدن الأوروبيّة كانت قد نشرت سريعاً ثمار تلك الثورات الإيطاليّة مع نتائج حركة الإصلاح في بلدانها ، لتعمّمها على القارة بأكملها ، و تُعظّمَ من شأنها ، و إلى جانب كلّ ذلك فقد قامت كلّ من هولندا وإنكلترا بإنجاز ثورة رأسماليّة عامة في ميدان الزراعة و التجارة ، ثمّ في ميدان الصناعة خلال القرن السادس عشر ، و ذلك بما أمّنته ثمارُ هذه الثورة من مساعدةٍ مؤثّرة و أرضيّة مناسبة ، وكان العصر الصناعيّ مديناً للمال بالكثير من الفضل و يمدّه بالفرص العظيمة في آنٍ معاً ، إذ كان تحقيق الثورة الصناعيّة في المجتمع مستحيلاً دون التسوّق ، التمدّن ، التبضّع ، و التركيز التجاري ، فكلّ تلك المراحل كانت ستكون مستحيلة بدون المال ، و كان تسارع وتيرة المال و التمويل بمثابة دورة الدورة الدمويّة في الجسد ، فمجرّد انقطاعه يعني استحالة عمل الأعضاء و فقدانها وظائفها ، و هذا بدوره يعني الموت بعينه .

و مع الثورة الصناعيّة تمّ الولوج رسميّاً في عصر المال ، و هذه هي الظاهرة المتستّرة وراء التطوّر التاريخي المسمّى بحملة العولمة الكبرى الثالثة ، و مثلما هو معلوم ، فحملة العولمة الكبرى الأولى للرأسماليّة كانت تصادف فترة حملات الاستعمار و شبه الاستعمار القارّي في عصر التجارة (ما بين القرنين الخامس عشر و الثامن عشر للميلاد) و حملة العولمة الكبرى الثانية كانت حملة الإمبرياليّة في العصر الصناعي (وتمتدّ عموماً من مطلع القرن التاسع عشر إلى الربع الأخير من القرن العشرين) ، و ما تمخّض عنها من حروب طبقيّة و وطنيّة واسعة ، و كون المال أحد البنّائين الأساسيين لهذه المراحل ، التي استمرّت حوالي أربعة قرون ، هي حقيقةٌ مفروغٌ منها ، و بالتالي ، لن يكون من الخطأ نعتها جميعاً بعصر المال ، والإله الأعظم للحداثة الرأسماليّة هو الدولة القوميّة ، أمّا المال ، إله السلطة و الحرب ، فكان الإله الجديد المتصاعد للاقتصاد و للعصر الحديث ، الذي لا رديف له في التاريخ بالمعنى العام ، فهو الإله الذي يطغى على كافة الآلهة القديمة ، ويؤسس عليها هيمنته و سيادته .

و أمّا الخاصيّة الأساسيّة لعصر المال ، فهي ارتقاء مؤسسة المال بكلّ أدواتها إلى مرتبة الصدارة ، حيث بسطت رقابتها التامة على الاحتكارات الصناعيّة و التجاريّة ، و أخضعت الدولة (ولا سيما الدولة القوميّة) لتبعيتها الكاملة باعتبارها احتكاراً ، فاندرجت جميع مستويات الاقتصاد المؤلّفة من محافل الاستخدام (الاستهلاك) و الإنتاج و التبادل تحت سيطرة المال كليّاً ، أمّا الأدوات المُستخدمة ، فتشكّل لائحة طويلة بدءاً من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالميّة ، وصولاً إلى جميع البنوك المركزيّة في العالم ، و البنوك العالميّة ، و مختلف سندات القروض ، و السوق و البورصة ، و سندات الاستثمار و التحويل ، و بطاقة الاستثمار و الربا ، وسعر الصرف ، و بوساطة هذه المؤسسات ، بات المال أشبه بشبحٍ ، أو بالأحرى ، بقيَ في منزلة الحاكم الهرميّ القديم للعائلة الأبويّة ، و تؤدّي هذه المؤسسات الحديثة العهد دور الولد بدلاً منه ، حاملةً بذرة المال بصفته سلفها .

2"- كيفيّة إدارة عصر المال للعالم المشيّد :

أ - هناك روابطٌ قائمة بين تحكّم الاقتصاد المشيّد بالعالم ، و بين تصاعد قدرة المال على السيادة ، فغالباً ما تؤخذ المشاريع التي تخدم السياسات الرئيسة للهيمنة أساساً ، حيث يتمّ وضع تلك المشاريع أمام كلّ بلدٍ و شركةٍ و دولةٍ و فردٍ بناءً على ماهيّة نقاط علّامةٍ ، و التي ينبغي على البلدان و الدول و الشعوب و العالم برمّته مواكبتها ، لتحقيق التواؤم و التماهي (التماهي هو: تماثل و تطابق ناتج عن رؤية مصلحيّة تصل إلى حدّ تغييب العقل ، و في التوصيف الأخلاقي إلى الكذب و النفاق) مع

المعايير العامة لليبرالية المحدثة في عصر المال الجديد ، و يتمّ تأمين التمويل ، أي الأدوات الماليّة اللازمة للاستثمارات المناسبة لتلك المشاريع ، بعد إلزامها بالعديد من الشروط السياسيّة و العسكريّة ، أمّا الذين لا يلتزمون بذلك ، فتُفرض عليهم الأزمة إلى أن يصلوا نقطة الإفلاس ، و بالأصل فعصر المال يعني عصر تأمين القروض المشروطة للمشاريع ، وهذا يعني أنّ العالم قد أصبح وجها لوجه أمام احتكارٍ ماليٍّ من أرفع المستويات ، إنّها مرحلة تحوّل احتكاريّ بامتياز ، بحيث يصهر الدول أيضاً في بوتقته (حتى أمريكا كدولة) ، لقد تمّ بلوغ مرتبة من القوّة المتمكنة من السيطرة على جميع مراحل السلطة ، و على تطويرها و تدميرها ، و من ثمّ إعادة هيكلتها ، و هذا هو مضمون العولمة الجديدة .

ب ـ يرمي تأثير المال على الواقع الاجتماعي إلى غزوّه بالكامل ، بهدف بناء مجتمع مالي افتراضي ، فالسبيل الأكثر تأثيراً في رسملة المجتمع هو إشراكه في الربح بوساطة أدوات كسندات الاستثمار و الودائع و التحويلات و الأسهم ، و هكذا يكون المجتمع بأكمله ، و في مقدّمته الطبقات الوسطى على وجه الخصوص ، قد التحم مع عالم المال ، و تحوّل إلى قوّة مدافعة عن النظام مقابل حصةٍ زهيدةٍ من الربح ، فتتحطّم ردود الفعل المناهضة للنظام بنسبةٍ مهمّة ، حيث يُراد فرض الاستسلام على المجتمع ، بربطه بشكلٍ وثيقٍ بآلاف الأنواع من مشاريع القروض الممنهجة ، كالمجتمع الاستهلاكي و القروض الصغرى و غيرها ، ويصبح كلّ شيء ممكناً ليتحوّل إلى مشروع ، يكون مموّلها جاهزاً ، و هذا ما يَلُوح إلى المجتمع المضاد ، مجتمع المحاكاة ، المجتمع الافتراضي ، مجتمع الذهنيّة الأحاديّة.

ج ـ تتّسم السياسة عموماً ، و سياسات الدولة خصوصاً في عصر المال بخصائص متناقضة نسبيّاً مع العصر الصناعي ، إذ تتعمّق الصناعويّة أساساً في السياسات القوميّة و سياسات الدولة القوميّة ، و تسعى لابتكار الاحتكارات ، في حين يعتبر عصر المال تلك الاحتكارات حجر عثرة على درب طموحه في العولمة ، فالرأسماليّة التي باتت نظاماً عالميّاً ، لا يمكنها دعم احتكار الدولة القوميّة حتى النهاية ، و ذلك لأنّ احتكارات الدولة القوميّة الميّالة إلى الانطواء على الداخل ، تغدو عائقاً على طريق الاحتكارات المتطلّعة للحراك ضمن الآفاق العالميّة ، ولا سيما أنّ عصر المال ، الذي لا يمكنه مضاعفة أرباحه ، إلّا باستخدام أدواته عالميّاً ، إلا أنّ الدولة القوميّة تقف عائقاً جدّيّاً أمامها في هذه الحالة ، و لهذا فإمّا أن يتمَّ تكييفها مع الوضع الجديد ، أو أن تُهدم .

و الأهم من ذلك ، هو أنّ الدولة القوميّة ذات المعيار الانفرادي ، تُعيق العولمة أيضاً من الجذور ، فالعولمة تضع في أجنداتها نموذج الدولة المقتصرة على السلطة

المحدودة ، والمحجّمة ، و التابعة ، وليس نموذج الدولة القوميّة باتّحاداتها السياسيّة المحليّة ، كما تجهد الهيمنة العالميّة إلى إطراء التحويل على الدولة المتوسطة الحجم من خلال الوحدات المحليّة ، فالدولة القوميّة مرشّحة لأن تكون على تناقض طويل الأمد مع عولمة عصر المال ، والعناصر المحدودة المناهضة للرأسماليّة في بُناها ، تجعل من ذلك ضرورة ملحّة ، ونظراً للنواقص الغائرة التي تتمخّض عن الدولة الكلاسيكيّة عموماً ، و عن الدولة القوميّة غالباً ، فإنّه تجري المحاولات لتطعيمها بنظامٍ عازلٍ يُسمّى " المجتمع المدني " ولكنّه مضموناً لا يمثّل المجتمع المدني بمعنى الكلمة ، إذ يُعمَل على إفراغه من جوهره الديمقراطي ، و من ثمّ استخدامه لتخفيف مأزق الليبراليّة المتمثّل في الدولة القوميّة ، فالمجتمع المدني هو الساحة التي تركّزت عليها منازعات المدنيّة الكلاسيكيّة (المدنيّة الكلاسيكيّة : وتسمّى أيضاً ب الإنسانيّة المدنيّة : هي شكل من أشكال الجمهوريانيّة [الجمهوريانيّة : شكل من أشكال الحكم التمثيلي ، و هي أيديولوجيا سياسيّة ترتكز إلى فكرة المواطنة في دولة يحكمها النظام الجمهوري] التي طُوّرت في عصر النهضة ، و المستوحاة من أشكال و كتابات الحكومات في العصور الكلاسيكيّة القديمة) ، و الحضارة الديمقراطيّة (الحضارة الديمقراطيّة : هي البحث و التحرّي و التحليل في المجتمع الأخلاقي و السياسي و لها ثلاثة أركان : حريّة المرأة ، الأمّة الديمقراطيّة ، البيئة) ، لذا فدمقرطة المجتمع المدني (الدمقرطة : هي الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطيّة) قضيّة مبدئيّة ، و هي من أولى مهام السياسة الديمقراطيّة ، والتي تنتظر التحليل و التفعيل و التنشيط .

3" ـ القضايا المندرجة أيديولوجيّاً في أجندات عصر المال :

يأتي في مقدّمة المواضيع و الأجندات المندرجة أيديولوجيّاً في أجندات عصر المال : صراع الحضارات ، قضيّة المدنيّات ، الراديكاليّة ، الإرهاب ، هيكلة الدولة ، العولمة ، إعلاء شأن الدين .

أ ـ صراع الحضارات : إنّ أطروحة صراع الحضارات مهمّة من ناحيتين :

أ" ـ فرض القوّة المهيمنة للنظام القائم مدنيّتها التي تنتمي إليها .

ب" ـ ما تعكسه بعض الأوساط .

فالموضوع ليس حضارة بيضاء ، أو حضارة أنكلوساكسونيّة مسيحيّة (أنكلوساكسونيّة : مجموعة ثقافيّة سكنت إنكلترا منذ القرن الخامس ، و كانت تتألّف من القبائل الجرمانيّة التي هاجرت إلى جزيرة بريطانيا العظمى من أوروبا القاريّة) ، فعجز الحضارة الاشتراكيّة المرادُ خلقُها عبر الاشتراكيّة المشيدة ، عن

تخطّي نطاق الحداثة الرأسماليّة ، أو عجزها عن التحلّي بخصائص تجاوزها ، قد مكّن من الالتقاء بالنظام مجدّداً ، و من تخطّي أزمة حضارة تبدّت و كأنّها موجودة فعلاً .

ب ـ قضيّة المدنيّات : أُدرجت قضيّة المدنيّات في أجندة عصر المال للأسباب التالية:

أ" ـ كون الساحة المسمّاة " العالم الإسلامي " ميداناً حضاريّا عريقاً في قدمه .

ب" ـ مكانة الإسلام الأقرب إلى نوع من القوميّة الإقليميّة .

ج" تناقضات العالم الإسلامي مع إسرائيل .

د" ـ رغبة شعوب المنطقة و مجتمعاتها الموزاييكيّة (فسيفسائيّة) في صون وجودها ، و الدفاع عن هويّاتها الثقافيّة ، والخلاص من الدولة الفاشيّة التي ليست سوى مزيج من الدولة القوميّة و الدولة الاستبداديّة .

ج ـ الراديكاليّة : والتي تعني في مضمونها ردّةَ فعل الدولة القوميّة إزاء عولمة عصر المال ، و هي بطابعها الديني و العرقي انطلاقاتٌ أيديولوجيّة سياسيّة ، و تهدف إلى تقوقع الدولة القوميّة باستمرار.

د ـ الإرهاب : إنّ العلاقات الاجتماعيّة التي دمّرها المال ، هي بحدّ ذاتها قضيّة إرهابيّة كبرى ، فما من إرهابٍ مؤثّرٍ ، بقدر سيادة المال التي تقتلع المجتمع من أواصره الغائرة في العمق ، و القسم الأكبر من النشاطات التي بادر إليها النظام القائم في جميع الميادين الاقتصاديّة و الاجتماعيّة و السياسيّة بهدف إنشاء وجوده و تأمين استمراريته ، إنّما يندرج في إطار الإرهاب ، الذي قلّما تجد له مثيلاً في التاريخ ، فهو يسعى إلى إخفاء الإرهاب الأكبر من خلال عناصر التحريض و الإثارة من قبيل :

أ"ـ تأمين جني المال من المال على نطاق واسع خارج إطار الاقتصاد المشيّد .

ب"ـ تحوّلُ اليد الماكرة القويّة البارزة أمامنا طيلة التاريخ إلى نظام قائم ، وتربّعُها على قمّة المجتمع .

وعمليّات النهب والسطو الشاملة ، لا يمكن أن تتحقّقَ إلّا في نظام إرهابيٍّ تماماً ، و انطلاقاً من ذلك فالظاهرة المسمّاة " عصر الاتصالات " لم يكن لها أن تكون ضروريّة إلّا لإخفاء و مواراة إرهاب التمويل .

س ـ إعلاء شأن الدين : يكتسب إعلاء شأن الدين معانيه تأسيساً على عمليّة المواراة تلك فطراز الاستغلال يشعر بحاجته الماسة إلى قوّة شرعنة عليا كالدين ، وعليه ، تبلغ مرحلةُ إقصاء أو إبعاد المجتمع من الإنتاج المتحقق وفق احتياجاته أوجَها مع عصر المال ، فتتحقّق بذلك بطالةٌ جماهيريّة ، و المراحل التي يصعبُ إيضاحُها بالعلم ، لا يمكن إحياؤها إلّا بتطويعِها من خلال الدين ، و هذا ما يحصل تماماً ، و بالتالي ، فما يتعرّض للقمع المذكور ليس ثقافة الدين ، بل هو الحدث المسمّى "إعادة التديين " و هذا هو الواقع الأيديولوجي الذي ينزلق إليه كلّ عصر عندما يُصاب بالتعصّب ، و هكذا يُضيّق الخناقُ على المجتمع بتكبيله بقيود كالنفعيّة السمسريّة الاقتصاديّة (السمسرة : مهنة يقوم بها شخص يسمّى السمسار الذي يقوم بدور الوسيط بين البائع و الشاري بغرض التقريب بينهما و إتمام الصفقات التجاريّة و في عالم التداول و الأسواق يكون السمسار عبارة عن الشركة التي تتوسط لإجراء و تسهيل تبادل الأدوات و الأصول الماليّة بين المشترين و البائعين) ، و مجتمع القطيع و صراع الحضارات و الإرهاب و التعصّب الديني ، فعندما لا يجدي القفص الحديديّ و النظّارة المشدّدة في إحكام القبضة كليّاً على المجتمع ، تُضاف إليهما هذه الأنواع من المؤثّرات الأيديولوجيّة الجديدة ، و تدخل حيزَ التنفيذ .

*ـ الخلاصة :

إنّ عصر رأس المال المالي ، الذي يبدو و كأنّه أغنى عصور الرأسماليّة ، يعبّر بكافة خصائصه عن الانهيار ، و يشير إلى انتهاء طاقته الكامنة في تأمين استدامة النظام ، فكلّما فرُغَ عصرٌ ما من معانيه ، فإنّه يشعر بالحاجة إلى التعصّب ، وهذه الحاجة الاضطراريّة لا تدلّ على قوّته ، بل هي دليل ضعفه ، فالإنتاجُ هو النشاط الأوليّ الذي لا يمكن للإنسان أو المجتمع أن يعيش بدونه ، أمّا عصر المال ، فهو اعترافٌ بالعجز عن تحقيق ذلك ، و النظام العاجز عن تحقيق الإنتاج ، هو نظامٌ عاطلٌ معطوبٌ .

7 ـ النتيجة و الخاتمة :

*ـ هل بإمكان المدنيّة الدولتيّة أن تتوافق مع الحضارة الديمقراطيّة ؟

عنون الفيلسوف عبد الله أوجلان الفصل السادس والأخير من مرافعته الثانية (المدنيّة الرأسماليّة) بالسؤال المطروح أعلاه ، ليختتم المرافعة بعرضها على شكل مجموعة من النتائج المقتضبة ، أو المختزلة التالية :

1"- أهم نتيجة يمكن استخلاصها ، هي مدى الحاجة الملحّة إلى إعادة تفسير المعاني فيما يتعلّق بالعلم ، فهناك حاجة ضروريّة لثورة براديغمائيّة جديدة في مجال العلم .

2"- السلطة ظاهرة اجتماعيّة تعني الاستعدادَ الأكثر للتجذّر والاستدامة ، و ربّما كان النصيب الأوّل و الأكثر في تطوّر هذه الظاهرة من حصة الرجل الذي يُدجّن المرأة ، وبالإمكان ربط ميثولوجيا السلطة و جميع اصطلاحات تأليه السلطة ، بالمجموعة التي شكّلت ثالوث النظام الأبويّ الهرمي المؤلّف من [الكاهن + الحاكم + القائد العسكري] ، و التي أسّست السلطة ضمن المجتمع على نطاق واسع .

3"- تُعدّ الهرميّة و ظاهرة المرأة المدجّنة (المرأة المدجّنة : أي التي تمّ تدجينها من قبل المجتمع ، فنشأت على تقاليده التي يريدها ، و تربّت على ثقافته و عاداته و أصبحت مسخاً من صناعته) ، و سلطة الدولة المتأسّسة على العبوديّة و الاستعباد أشكالاً أكثر عينيّةً و استدامةً للسلطة ، و تعبّر عن ترتيب العلاقات السلطويّة المنتشرة جدّاً في المجتمع ، و الوصول بها إلى حدّ معيّن من المسؤوليّة ، و استخدامها بنفوذ اقتصاديّ أكبر ، أي أنّ السلطة تحتوي الدولة ، و لكنّها تحتوي أشياء كثيرة غيرها ، فالدوّل عبر التاريخ هي كناية عن مؤسسات احتكاريّة تحصّن نفسها بالمصطلحات إلى أقصى درجة ، و تبتدئ التاريخَ من نفسها ، و تعبّر في نهاية المطاف عن إخراج القوّة الاقتصاديّة المتزايدة للمجتمع من كونها موضوعاً للسياسة الديمقراطيّة ، و تعبّر عن تأسيس الاحتكار عليها متجسّدة في قوّة السلطة ، و بالتالي في الاستيلاء على فوائض الإنتاج و القيمة ، و كلّ الأمور الأخرى المتعلّقة بالدولة كالميثولوجيا و الفلسفة و الدين و العلم و الحرب و السياسة ، تكون مرتبطة بهذا الهدف الأصلي ، و لن تتغيّرَ هذه النتيجة ، حتى إن غدت دولة شيوعيّة ، تحظى السلطة بالصفة الرسميّة بين صفوف المجتمع بوساطة الدولة ، وتطوّر من شرعيّتها ، و كلّ ما له معنى بالنسبة للمجتمع من نشاطات و أعمال و حروب و أقوال ، يكون المواضيع التي يُعنى بها الناطقون باسم الدولة غالباً ، و على الصعيد القانوني ، فالدولة كلٌّ متكاملٌ من القواعد ، و بهذا ، فكلّما زاد تعقيد مجتمع المدنيّة اجتماعيّاً ، و تنامى التمايز الطبقي فيه ، كلّما أدّى ذلك دوراً رئيسيّاً في نشوء الدولة و السلطة ، و لكن ، لا يمكن مساواة المدنيّة وحدها مع الدولة .

4"- المدنيّة هي التعبير الشمولي للسيطرة الاجتماعيّة ، التي تكتسبها الدولة ضمن إطار تركيزها على المدينة ، و إدارة الدولة لشؤون المدينة هي أوّل مبادرة مدنيّة جادة ، و بالأصل ، فكلمة " المدنيّة " التي ترادف الحضارة و التحضّر ، توضّح معناها هذا بصفاتها الأخرى كالمدينيّة و المتمدّن ، و للمدنيّة بعض خصائصها التي تتجاوز الدولة ، فأواصرها وثيقة مع الزمان و المكان ، و تشتمل على عدد كبير من

الأثنيّات ، الأقوام ، الأمم ، الأديان ، العقائد ، الأفكار ،و الدولة هي نواة المدنيّة ، و لكنّها ليست كلّ شيء فيها ، كذلك ، فالمدينة أيضاً مكانٌ أصليٌّ بالنسبة إلى الدولة ، لكنّ المدينة ليست مجرّد دولة و لا حتى سلطة فقط ، فبمقدور المدنيّات أن تتعدّدَ في مختلف الأماكن و الأزمنة ، و قد تكون العلاقات داخل المدنيّات أو فيما بينها سلميّةً أو حربيّة ، حسب مضامينها الاقتصاديّة و السياسيّة ، فإذا ارتضت الأطراف المتصارعة بحصّتها ، فهي تصف ذلك بالتقسيم العادل ، فتتصالح و تتسالم ، و في حال عدم الرضا ، فإنّ الحرب تكون وسيلة العدل التي غالباً ما تلجأ إليها المدنيّات ، و بالتالي الدول .

أمّا مجموع معادلة : [المرأة المدجّنة + النظام الأبويّ الهرمي + الدولة + المدنيّة] فيساوي صياغة تدلّ على مدى تكامل السلطة بكلّ مكوّناتها و مستوياتها ، كمجموع علاقات قوّة شاملة للغاية .

5" ـ الحضارة الديمقراطيّة صنفٌ مجتمعيٌّ مختلفٌ عن المدنيّة الدولتيّة ، فهي تهدف إلى إضفاء المصطلحات على الأشكال الاجتماعيّة التي سبقت التدوّل و التمدّن ، أو على بناها اللاحقة الباقية خارج نطاق الدولة ، في حين تحرص الدوّل على مطابقة ذاتها مع المجتمع طيلة التاريخ ، و تصنع من زاويتها الركن العباراتِ الأيديولوجيّةَ القائلةَ باستحالة وجود مجتمعيّةٍ منفصلةٍ عن الدولة ، أمّا الإشارة إلى أنّ المجتمع مختلفٌ عن الدولة ، و أنّ له تناقضاته الجذريّةَ معها ، فهي أكثر العبارات التي تثير السخط و ردود الأفعال لدى أصحاب الدولة ، و لكن ، من المهم إيضاح كون الدولة تعني احتكار المصالح الضيقة جدّاً من حيث الجوهر ، و أنّها لا تهدف أساساً إلى الاعتناء بالأعمال المسمّاة " العامة " (الأعمال المشتركة للمجتمع) ، و أنّها حوّلتها إلى غطاءٍ لشرعنة ذاتها ، فالدولة تقوم بنبذ المجتمع و بتحويل الأعمال المشتركة الخاصة بالمجتمع إلى ذريعة لشرعيتها هي ، أمّا الديمقراطيّة ، فإنّها تقترح أو تحقّق تنفيذ هذه الأعمال المشتركة من قِبل المجتمع نفسه ، هذه هي الظاهرة الموجودة في أساس التمايز بين المدنيّة الدولتيّة و الحضارة الديمقراطيّة ، و هي ظاهرة تتميّز بأهميّة حياتيّة ، إذ من غير الممكن التحدّث عن أنّ المجموعات ديمقراطيّة ، إلّا عندما تبلغ مستوى يخوّلها لتكون صاحبة القرار و القول بشأن كافة الأعمال المتعلّقة بها ، و في حال العكس ، أي عندما تقوم الدولة أو المجموعات الأخرى بتأدية غالبيّة تلك الأعمال ، فإنّ المجموعات حينها تفقد المهارة و الحريّة و المساواة و الوعي ، فالأفراد أو المجموعات العاجزة عن جعل نفسها صاحبة القول و العمل ، يستحيل عليها التحلّي بالوعي ، أو اكتساب المهارات ، أو العيش بحريّة و مساواة إنّ الاختلاف الظاهر يسفر عن نتائج مهمّة لهذه الدرجة .

6" ـ نظام رأس المال ليس ـ وكما يُعتقد ـ منتوجَ الرأسماليّة القائمة خلال القرون الأربعة الأخيرة ، بل هو منتوج المدنيّة الدولتيّة المعمّرة خمسة آلاف سنة ، ففائض الإنتاج الزراعي يشكّل الأرضيّة الماديّة لنشوء رأس المال ، حيث أسّس أوّل تنظيم له على أرض المعبد ، فهذا النظام الذي يكون فيه الطابق الأعلى للإله (الحاكم الأعلى) ، و الطابق الأوسط للكاهن كقوّة تشريعيّة (نائب الحاكم الأعلى ، و سفيره المعني بالمجموعات و العبيد) ، و الطابق الأسفل للعبيد العاملين مقابل سدّ الرمق ، قد تكاثر و انقسم و تعقّد ، و تضاعف طردياً إلى أن وصل وقتنا الحاضر ، أمّا التمدّن و التمايز الطبقي و التدوّل ، فهو في نهاية المطاف من ثمار فائض الإنتاج ، و تصنيفه إلى مراتب ، و تسليحه بالقوّة ، و زجّه في وضع الدفاع و الهجوم ، كلّ ذلك يعني أنّه يمثّل الظاهرة المسمّاة " التمدّن " ، و يسلّط الضوء بوضوح على روابط هذه الظاهرة مع رأس المال .

7" ـ الاقتصاد ساحة لتأمين احتياجات المجتمع الماديّة ، على العكس من نظام رأس المال ، و بقاء الاقتصاد مدّة طويلة ضمن حدود قيمة الاستخدام ، مرتبط بالنظام التشاركي ، فالتكامل الاجتماعي يُدار بمبدأ يعتمد على طراز يضمن للمجتمع حياتهم ، و طبيعة النوع البشري تقتضي ذلك ، حيث لم يتمّ التفكير بالإنتاج بغرض الربح في أيّ وقت من الأوقات ، بل كان اقتصاد العطايا هو الأساس ، لكن ، و بعد توجّس دام طويلاً ، تمكّن اقتصاد المقايضة من تخصيص مكان لنفسه داخل المجتمع ، بتأثير من تزايد تقسيم العمل ضمنه ، كما أنّ نشوء قيمة المقايضة و قيمة الاستخدام لم يكن بهدف الربح ، بل يشمل تلبية الاحتياجات بناءً على التنوع المتزايد و التبعيّة المتبادلة ، أمّا العلاقة بين التسليع و السوق و المال ، فلم تهدف إلى الربح في البداية ، بل طُوّرت لتلبية تنوع الحاجات و ترابط بعضها ببعض ، و الظاهرة المسمّاة اقتصاد السوق ليست اقتصاد رأس المال ـ الربح مثلما يُعتقد ، بل هي الاقتصاد الذي تسوده المقايضة ، والتجارة نشاط اقتصاديّ ناجع و ضروري ، في حال وجدت مرادفاً نظيراً على شكل : معدّل السيولة مقابل جهد معيّن ، إذ تغدو السوق التي تُحَدَّد فيها الأسعار بالمنافسة بعيداً عن الاحتكار ، ميداناً يزدهر فيها الاقتصاد ، أمّا المال ، فهو أداة لتسهيل المقايضة ، لا غير ، و شتّى أنواع الزمر التي تُسمّى " أصحاب المهن الحرّة و صغار الكسبة " ، تؤدّي دورها كعناصر اقتصاديّة لازمة و مفيدة ، ما دامت لا تعمد إلى الاستغلال ضمن السوق ، و انقسام الاحتياجات إلى قطاعات مختلفة كالمأكل و الملبس و شبكة المواصلات و الترفيه ، هو مؤشر على نماء الاقتصاد ، و كلّ الجهود المتعلّقة بتلك القطاعات تكتسب معناها كنشاطات اقتصاديّة ، أمّا الظاهرة التي قوبلت بردود فعل حادّة ، و نُظِرَ إليها على مرّ التاريخ كدلالة على السوء و القبح و الطغيان و الباطل و كلّ ما ينبغي ألّا

يكون ؛ فهي الإرغامات الاحتكاريّة المفروضة على الاقتصاد من الخارج سواءٌ عنوةً و بالعنف ، أو بأساليب الخداع الدقيقة (الفقر و الفاقة ، تكديس السلع ، التلاعب بالأسعار و قيمة المال) ، و يُسمّى نظام تأسيس الاحتكار هذا عموماً بنظام رأس المال ـ الربح ، و مبدؤُه هو قيام البعض بانتزاع مكاسب كبرى و إفقار القسم المتبقّي ، و الإبقاء عليه متخبّطاً على تخوم البطالة و الفقر و المجاعة ، لضمان بقائه محتاجاً دائماً غلى نظام رأس المال ، و لهذا يجب الخلاص من احتكار النهب و السلب ، و ليتحقّقَ الاقتصاد الحقيقي ، ينبغي التخلّص مما ليس اقتصاداً ، و من التضّاد المفروض على الاقتصاد بيد احتكار القوّة المُسلّطة عليه من الخارج ، كما يجب التخلّص من ألاعيب المضاربين في الرّبا و البورصة و أسعار الصرف و المبادلة ، و المعروضة تحت اسم " الأخبار الاقتصاديّة " ، إنّ الاقتصاد الحقيقي يعني إنتاج الحاجات الحقيقيّة ، و توفيرها ، و اقتسامها ، و استهلاكها بالاستثمار و التقنيّات السليمة و المعقولة و الممكنة و الصديقة للبيئة .

8" ـ تمرّدت الأنساب و العشائر بدايةً ، و قاومت بربريّة العصر الرأسمالي ، الذي أراد إخضاعها و إرفاقها بسياق الاستعمار و شبه الاستعمار ، و تجسّدت أغلب المقاومات الأكثر وعياً و تنظيماً في هيئة الحركات التحرريّة الوطنيّة خلال القرن العشرين ، لتسجّل انتصارات مهمّة رغم النواقص و الأخطاء التي تخلّلتها ، أمّا المؤشّرات الكبرى في الداخل ، فتجسّدت في مرحلة التحوّل البروليتاري ، فبيع الجهد في السوق لا يعني الخلاص من القِنانة و شبه العبوديّة ، كما يُعتقد ، بل إنّه الخنوع لأشدّ أنواع العبوديّة جوراً ، متجسّدةً في العمل المأجور الذي لا بديل سواه ، فالعجز عن العثور على عمل ، و بُخسُ الأجر على الدوام ، يُظهر على الفور الطابع المُهوّل لنظام الطغيان و الاستبداد الجديد ، بما هو أسوأ من سابقه ، و كانت كلّ التمرّدات الكبرى تجاه الرأسماليّة ، بهدف عدم الوصول إلى حالة العمال تلك ، أي أنّ تلك التمرّدات لم تكن ترمي إلى التحوّل العماليّ ، بل إلى مناهضته ، و المناداة بتعريف خاطئ من خلال شعار " يحيا كفاح العمّال " ، هو رديف لقول " تحيا العبوديّة " و الأمر الصحيح الذي تؤيّده الحياة أيضاً ، هو مناهضة الاستسلام للأجر ، لهذا ، فقد كان عصر الانتقال إلى الرأسماليّة ، في الوقت ذاته ، عصر الكفاح في سبيل المساواة و الحريّة ، و النظام الكومونالي لجيلٍ بطوليٍّ واسع النطاق ، و قد كانت حركة الشبيبة المتنورين أعظم حركة احتجاج مع ولوج عصر المال ، و التي حققت طفرة في عام (1968) ، و باتت مشعل الحريّة و التنوير تجاه أحلك العصور ، أمّا الحركات الثقافيّة (الحركة الثقافيّة : كلّ ممارسة تهدف إلى التغيير في طريقة التفكير و الاعتقادات السائدة بخصوص مجموعة من القضايا الثقافيّة ذات العلاقة من نواح و فروع معينة ، و الفنون و طرق التفكير بحيث تشكّل مدرسة

جديدة في الفكر أو الفن او الأدب) ، و الفامينيّة (الفامينيّة : هي النشاطات النسويّة التي تهتمّ بشؤون المرأة على وجه الخصوص و تخوض النضال بهدف تحقيق المساواة في الحقوق ، و فرص الحياة المتبادلة بين الرجل و المرأة) ، و البيئويّة ـ الأيكولوجية (الحركة الأيكولوجيّة : هي حركة علميّة و اجتماعيّة و سياسيّة متنوّعة تهدف إلى معالجة القضايا البيئيّة) ، المتصاعدة على التوالي ، فقد قطعت مسافات شاسعة بمنظورها الأوّل المناوئ أو المناقض للحداثة ، و وسّعت آفاق الكفاح لأجل المساواة و الحريّة و الديمقراطيّة ، دون الاعتماد على السلطة ، أمّا مناهضو النظام القائم ، و الذين تمّكنوا من الترويج للمجتمع العالميّ و السير على دربه مقابل الرأسمال العالميّ ، فقد تعزّزت حركتهم لأوّل مرّة بتقديم نقدها الذاتي بشأن الماضي ، و بات بمقدورها التسلّح برؤية شاملة منتظمة بشأن التاريخ و المجتمع ، للتقدّم على طريق الحريّة و المساواة و التشاركيّة ، محقّقةً بذلك التكامل مع الحضارة الديمقراطيّة ، مقابل الانقطاع التام عن المدنيّة الرأسماليّة .

9" ـ ما تسبّبَ في فشل ثوّار القرنين التاسع عشر و العشرين ، هو ضلالهم بشأن السلطة و واقعها العصريّ الملموس المتجسّد في الدولة القوميّة ، إذ كانوا يرون بلوغ السلطة حلقةً أساسيّةً لحلّ القضايا الاجتماعيّة ، و كان الهدف الأولي في برامجهم يشير إلى التربّع على السلطة نفسها تعني اللاحريّة و اللامساواة و اللاديمقراطيّة ، و إنّ الأداة ذاتها تتسم بخصائص تقليديّة قادرة على إصابة أكثر الثوريين سلامةً بالمرض ، و بمجرد انتقال عدواها إليهم ، علاوةً على افتقار هؤلاء الثوّار إلى التحليل التاريخي و السوسيولوجي بشأن السلطة ، التي اعتبروها أداة خلاص ، بل و لم يضعوا في أجنداتهم مداولة مواضيع من قبيل : كيفيّة نشوء السلطة على مرّ التاريخ ، المراحل التي مرّت بها ، علاقاتها مع الاقتصاد و الدولة ، الدور الذي أدته في الحضارات و المدنيّات ، و كيفيّة احتلالها مكانها داخل المجتمع ، فكأنّها العصا السحريّة التي إذا وقعت في قبضة الثوريين ، فستحوّل أي شيء تمسّه إلى جنّة ، و ستُدرج كلّ مشكلة في طريق الحلّ بمجرد ملامستها إيّاها ، و هكذا اختنقت الكفاحات البطوليّة المستمرّة قرناً و نصف ، و غرقت في دوامات السلطة و ضاعت ، و أخيراً أُدرك في نهاية المطاف أنّ السلطة المتبقيّة في حوزتهم ، ليست سوى آليّة الرأسماليّة الأكثر رجعيّة و خُلُوّاً من المساواة و الحريّة و الديمقراطيّة ، أمّا كيفيّة المقاربة من الدولة القوميّة ، فاتّخذت حالةً كارثية ، إذ أُجمع على القبول بأنّ لوياثان (وحش بحري) الحداثة هذا ، المُتخم بأقصى درجات القوميّة و الجنسويّة و الدينويّة و العلمويّة ، يشكّل الإطار الأساسي السليم ، الذي يمكن خوض الكفاح بين طواياه ، فعُرضت الدولة القوميّة المركزيّة على أنّها الأداة ، أو بالأصح الهدف الأكثر تقدميّةً و قدرةً على حلّ المشاكل ، مقارنةً بالكونفدراليّة

الديمقراطيّة ، كما لم يتمّ القيام بأيّ تحليلٍ بشأن الدولة القوميّة ، التي اتضح جليّاً أنّها أساس بنية السلطة المتورمة في أحشائها من خلال المتاجرة الإجماليّة بالقوميّة و الجنسويّة الاجتماعيّة و التعصبيّة الدينويّة و الوضعيّة العلمويّة ، و المبتدعة لأغرب أشكال المواطن في التاريخ ، و الصاهرة للمجتمع كليّاً في بوتقة الدولة ، و المؤدّية إلى الفاشيّة في نهاية المطاف .

و كانت الدولة القوميّة ، باعتبارها النموذج الأولي للفاشيّة ، تمرّ كالجرّافة على الغِنى الذي اكتسبه المجتمع طيلة التاريخ ، لتُغرِقَ آماله المستقبليّة في بحر الظلمات الحالكة ، فلا يبقى شيءٌ سوى الدولة القوميّة ، التي تؤلّهُ ذاتها و تحصّن نفسها بدين القوميّة الوضعيّة ذي الطابع الوثني الشيئي ، و تبني ذاتها و كأنّها الصحيح الأوحد ، و احتكار القوّة ، كان مصدر المشاكل ، حيث ظهر حصيلة صهر الاقتصاد و السياسة و المجتمع و الأيديولوجيا في بوتقة واحدة لأوّل مرّة في تاريخ رأس المال المعمّر منذ خمسة آلاف سنة .

10" ـ راهنت الشرائح الاجتماعيّة الديمقراطيّة الفقيرة و المقهورة على " الفَرَسِ الخطأ " طيلة كفاحها الشاقّ في التاريخ ، حيث اعتقدت أنّها ستتغلبُ على أعدائها بمجرد استخدام أسلحتهم ، و عجزت عن تطوير أسلحتها المتناسب مع بُناها ذات الطابع التحرّري العادل و الديمقراطي ، و حتى إن طوّرتها ، فقد تخلّت عنها بسهولة فور إحراز نجاح أو تكبّد فشل ، لأنّها رأت استخدام أسلحة منافسيها المتطوّرة أسهل ، و لا يقتصر الأمر على التقنيّات و الأدوات العسكريّة فقط ، بل و يمتدّ من صياغة الآلهة إلى الملبس و الهيئة ، و من العمار إلى نمط التفكير و العقليّة ، و من أشكال الاستغلال إلى تصوّرات رؤى السلطة ، و هكذا ورِثت كلّ ما أُنشئ سابقاً من ذهنيّة المدنيّة و مؤسساتها كما هي ، أو انحلّت فيها و استُحدثَت بالترميم .

11" ـ إنّ الحالة الأساسيّة للمجتمعات هي الحَيَوات المشتركة ، التي تتّخذ من الوفاق و التكافل أساساً ، دون إفناء بعضها بعضاً ، و التاريخ و الحاضر يسردان معدلاً مرتفعاً من الأمثلة بشأن هذه الطبيعة ، أمّا أشكال العلاقات المُفنية القائمة على الإفراط في نفي الآخر ، فهي استثنائيّة ، تماماً مثل استثنائيّة حالة الأُسُود في عالم الحيوان .

و بإمكان المدنيّة الدولتيّة و الحضارة الديمقراطيّة أن تتواجدا معاً و تتوافقا ، دون أن تُفنيا بعضهما بعضاً ، و الشرط الأوّل في ذلك هو الاعتراف بهويّة بعضهما البعض ، و احترام بعصهما البعض ، ففرض إحداهما هويّتها الذاتيّة على الأخرى عنوةً أو استناداً إلى مختلف الأولويات و الامتيازات ، لا يعني الوفاق ، بل إنّه أسلوب إفناء و إهلاك ، و هذا الأسلوب هو سبيل السلطة و الحرب ، و الذي

نصادفه على طول التاريخ ، حيث عُمِل على الترويج له و تسريبه حتى أدق مسامات المجتمعات في راهننا أيضاً ، لقد استخلصت أوروبا ، و نسبيّاً أمريكا ، بصفتهما القوى المهيمنة للنظام الرأسمالي ، الدروس و العبر اللازمة من أسلوب السلطة و الحرب المطبّق طيلة أربعة قرون ، و بالتالي ، فهما تسعيان إلى إعادة هيكلة الدولة القوميّة على شكل اتّحادات فيدراليّة ، دون هدمها كليّاً ، و ذلك بعد تضمين و دمج حجج حقوق الإنسان و المجتمع المدني و التحوّل الديمقراطي ببعضها بعضاً ، و من الواضح أنّ الهدف هو تطويع الشكل القديم المتحجّر من الدولة القوميّة ، لتحويلها إلى أداة أكثر ملاءمةً للحل بالنسبة للدولة ، هذا و ثمّة مستجدّات شبيهة في روسيا و الصين ، في حين يتمّ الضغط بشدّة أكبر على المتعنّتين في التصلّب ك كوريا الشماليّة ، العراق ، سوريا ، تركيا ، إيران و مثيلاتها من الدول القوميّة .

***

الفهرس :

1- المقدّمة

2 - مراحل التاريخ الحضاري

3 - حقيقة المدنيّة

4 - التناقض بين الحضارة الديمقراطيّة و المدنيّة

5 - الفرق بين المدنيّتين الاحتكاريّة و الدولتيّة ، و الرأسماليّة

6 - زمان الرأسماليّة : 1) - الرأسماليّة التجاريّة الاحتكاريّة

2) - الثورة الصناعيّة و عصر الصناعة

3) - عصر المال - المال السيد

7 - النتيجة و الخاتمة